اقتصاد

٣ ترليونات ليرة (٦ مليارات دولار) موازنة ٢٠١٨ بزيادة ١٥ بالمئة عن ٢٠١٧

وزير المالية لـ«الوطن»: ٤٠٠ مليار ليرة زيادة في الدعم الاجتماعي

➤ رفع سقف صلاحيات الوزراء بصرف العقود إلى ٤٠٠ مليون ليرة للاستثماري و١٥٠ مليوناً للجاري

➤ قادري: ٤,٥ مليارات ليرة لمشروعات تستهدف ذوي الشهداء

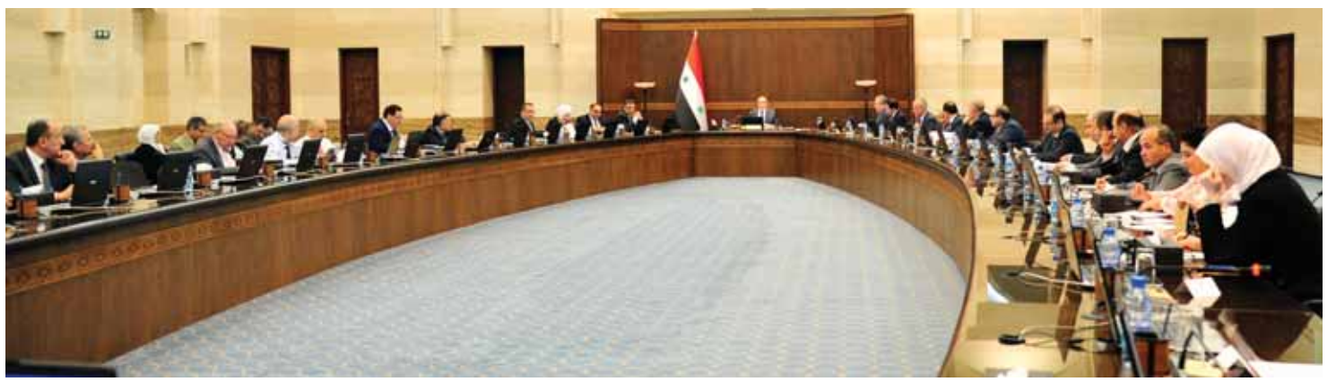

| هناء غانم

كشف وزير المالية مأمون حمدان أن قيمة الموازنة الإجمالية للعام القادم (٢٠١٨) تزيد على ٣ آلاف مليار ليرة (نحو ٦ ملايين دولار أميركي على أساس سعر صرف ٥٠٠ ليرة للدولار وهو سعر الصرف المعتمد في الموازنة) وهي تزيد على موازنة العام الجاري (٢٠١٧) في قيم الدعم الاجتماعي والإنفاق الاستثماري والجاري، إذ بلغت الموازنة الحالية ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية، بما يعادل ٥,١٦ مليارات دولار أميركي، باستخدام وسطي سعر صرف ٥١٥ ليرة للدولار، ومن ثم تزيد موازنة العام القادم بما يزيد على ١٥ بالمئة على موازنة العام الجاري مقومة بالدولار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير المالية إضافة نحو ٤٠٠ مليار للدعم الاجتماعي في موازنة ٢٠١٨ «أي لدينا تقريباً نحو ٧٥٠ مليار ليرة سورية كلها للدعم بكل أشكاله».

وجرت مناقشة جميع أرقام الموازنة للعام القادم أثناء اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أمس «وتم قبولها لأنها مدروسة بعناية»، مؤكداً أنها «موازنة توسعية وليست انكماشية، فزاد الإنفاق الاستثماري والجاري وتم إظهار معظم العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠١٨».

وأضاف: «توجّه هذه الموازنة رسالة إلى كل مهتم بسورية بأن الاقتصاد السوري قوي والدولة قوية، كما أنها رسالة لبواسل الجيش العربي السوري الذي لولا النصر الذي تم تحقيقه لما استطعنا وضع هذه الموازنة، وهي موازنة من شأنها أن تقدم الخدمات والبناء لما دمرته الحرب».

الاستثمار الحكومي في ٢٠١٨

أقر المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أمس الاعتمادات الاستثمارية للوزارات والجهات العامة كافة في موازنة العام ٢٠١٨ بنحو ٨٢٥ مليار ليرة، وأوصى المجلس في ختام أعماله التي استمرت ليومين متتالين برئاسة عماد خميس رئيس مجلس الوزراء بضرورة تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية حول المشروعات الاستثمارية التي تقدمها الوزارات إلى هيئة التخطيط والتعاون الدولي وموافاة الهيئة بالإيرادات المحققة من الوزارات كافة وتتبع تنفيذ المشروعات الاستثمارية كافة بشكل ربعي.

وقرر المجلس تشكيل فريقي عمل: الأول فني ومالي لدراسة واقع الأراضي المستملكة من وزارة السياحة وتقديم الحلول بشأنها، والثاني يختص بالنظر في إمكانية استخدام إيرادات الفنادق المملوكة والمستثمرة لوزارة السياحة في إقامة مشروعات استثمارية أخرى.

ورفع المجلس سقف صلاحيات الوزراء بصرف العقود إلى ٤٠٠ مليون ليرة سورية للاستثماري و١٥٠ مليون ليرة للجاري. وطلب المجلس من الوزارات كافة التنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة لكل المشروعات المتعلقة بالأتمتة والأرشفة الإلكترونية وكل ما يتعلق بالمعلوماتية والتنسيق مع المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء بجميع مشروعات الطاقات المتجددة.

واستكمل المجلس لليوم الثاني على التوالي مناقشة خطط الوزارات والمؤسسات العامة والاعتمادات الاستثمارية لها ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨.

مشروعات ذوي الشهداء

بيّنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما قادري خلال اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أمس، أنه تمت مناقشة الموازنة الاستثمارية للوزارة والجهات التابعة لها التي تم إقرارها لعام ٢٠١٨ بنحو ١,٧ مليار ليرة، معتبرة أن كل هذه الموازنات داعمة للمجال الاجتماعي والمجالات المحفزة لتوفير فرص العمل. وأشارت قادري إلى الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٨ تدل على الاهتمام الحكومي بالموضوع الإنتاجي بما يعني توفير فرص عمل وتحسين الواقع المعيشي والاجتماعي للمواطن السوري من جهة، واقع تقديم الخدمات الاجتماعية تكون مقدمة سواء الصحة والتعليم أم أي خدمات أخرى تقدم للفئات المحتاجة.

وفي جوابها عن سؤال «الوطن» بيّنت قادري تخصيص مبالغ ضمن الموازنة العامة للدولة بنحو ٤,٥ مليارات ليرة لتمويل مشروعات تستهدف ذوي الشهداء، إضافة إلى كتلة من التمويل متاحة لنحو ١٠ مليارات ليرة يفترض أن تستخدم قدر الإمكان لبرامج استهدافية من خلال الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية.

٤,٥ مليارات ليرة إيرادات الجامعات

بيّن وزير التعليم العالي عاطف النداف أن تنفيذ خطة الوزارة لعام ٢٠١٧ قد وصل إلى ٨٠ بالمئة، لافتاً إلى أن المجلس الأعلى للتخطيط وافق على جميع المشروعات التي تم طرحها من وزارة التعليم لإدراجها ضمن خطة ٢٠١٨، وكان الاعتماد ٢١ مليار ليرة، وتمت إضافة مبلغ مليارين ونصف مليار ليرة، إضافة إلى مبلغ ٤,٥ مليارات ليرة من الموارد الذاتية للجامعات وبالتالي يكون المجلس الأعلى للتخطيط لبى احتياجات الوزارة الضرورية ضمن الظروف الحالية للعام القادم.

١٠ مليارات زيادة لـ«الإدارة المحلية»

أشار وزير الإدارة المحلية إلى استعداد الحكومة لتقديم الدعم الكامل لتنفيذ مشروعاتها الموزعة بين إدارة مركزية وأجهزة محلية في المحافظات والجهات التابعة من مصالح عقارية وشركات النقل الداخلي، إضافة إلى خطط مجالس المدن الداخلة في الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٨، التي بلغت بشكل أولي نحو ٣٤ مليار ليرة، أضيف إليها في هذا الاجتماع عشرة مليارات ليرة لتصبح ٤٤ مليار ليرة، على أن نستثني المباني الحكومية الإدارية، ويتم التركيز على المشروعات التنموية والخدمية بشكل أساسي منها إعطاء الأولوية لصيانة وتأهيل أكثر من ١٩٠٠ مدرسة إضافة إلى استكمال تنفيذ أكثر من ٤٠٠ مدرسة بين ثانوي وتعليم أساسي وفني، إضافة إلى خدمات قطاع الصحة منها تأهيل أكثر من ٥٠ مركزاً صحياً واستكمال تنفيذ ٨ مراكز صحية و٨ عيادات شاملة إضافة إلى استكمال تأهيل وتنفيذ المشافي الموزعة بين المحافظات.

لغة «السياحة» في ٢٠١٨

أوضح وزير السياحة بشر اليازجي أن خطة الوزارة الاستثمارية للعام ٢٠١٨ تركز على إدارة وتطوير الاستثمار بشكل عام في سورية، وذلك من خلال التركيز على الدراسات التخطيطية وتفعيل هيئة تنفيذ المشروعات في وزارة السياحة، وذلك بالتزامن مع وضع اللمسات النهائية على الهيكل الإداري التنظيمي الجديد في وزارة السياحة والتركيز على إدارة وتطوير الاستثمار.

الجزء الآخر هو التركيز على البرنامج الوطني للجودة وتنفيذه إلى جانب موضوع التركيز على التدريب وإعداد الكوادر العاملة في القطاع السياحي. إضافة إلى موضوع متابعة خطة وزارة السياحة فيما يخص الترويج السياحي، مبيناً أن المبالغ المخصصة لوزارة السياحة هي ٧٥١ مليون ليرة يركز جزء منها على هيئة تنفيذ المشروعات والجزء الآخر للإدارة المركزية.

الاستثماري في «الإعلام»

بيّن وزير الإعلام رامز ترجمان أن مبلغ الخطة الاستثمار للوزارة في ٢٠١٨ بلغت نحو ٣٥٠ مليون ليرة، وذلك «إيماناً من الحكومة بأهمية الإعلام ودوره في مواجهة ما تتعرض له سورية من استهداف وعدوان، وبدور الإعلام في المرحلة المقبلة من إعادة إعمار ومعالجة كل تداعيات الحرب الظالمة المفروضة على سورية». وأضاف: «هناك دعم كبير للإعلام إيماناً بدوره والتحديات التي تواجهه فكما معروف الإعلام الوطني السوري هو إعلام محارب حيث تمت إزالة القنوات الفضائية من الأقمار الصناعية، وتمت مقاطعة الإذاعة والتلفزيون، وقد خضنا هذه الحرب بإمكانيات فنية ومادية بسيطة جداً، لكن خضناها بعزيمة العاملين في هذا القطاع الإعلامي واليوم تمت الموافقة على الخطة الاستثمارية وإضافة المبالغ المطلوبة للبنى التحتية للإعلام الوطني ومنها ننطلق إلى أبعاد أخرى».

مدير مفوضية الحكومة لدى المصارف لـ«الوطن»:

طلبات لإنشاء مصارف جديدة وتحسن قيمة الليرة يفيد المصارف

| عبد الهادي شباط

يكثر الحديث في الفترة الأخيرة عن دور المصارف في المرحلة القادمة، وفي هذا الخصوص بين مدير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي مأمون كاتبه في حديث لـ«الوطن» أن المصارف على وضعها الراهن من حيث أموالها الخاصة وكتلة الودائع لديها لا تستطيع تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها كافة في مرحلة إعادة الإعمار، لذلك هناك تفكير بالعديد من البدائل لتطوير العمل المصرفي الحالي، وأهمها تفعيل الثقافة المصرفية للمواطن، عبر تعزيز الثقة لديه بالعمل المصرفي وبالتالي تحويل مختلف أنشطته الاقتصادية لتكون ضمن القنوات المصرفية، وبعدها يمكن تقدير ما تستطيع أن تسهم به المصارف في مشروع إعادة الإعمار في سورية، ومدى الحاجة من الدعم والتمويل من جهات داخلية أو خارجية.

وأشار إلى وجود مؤشرين لمعرفة الدور الممكن للقطاع المصرفي القيام به، هما: نسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ تشير النسب المتدنية إلى ضعف الثقافة المصرفية وأن الحجم الأكبر من النشاط الاقتصادي يتم خارج القنوات المصرفية. أما المؤشر الثاني فهو نسبة إجمالي الودائع إلى كتلة النقد المصدر، ما يظهر نسبة السيولة التي تتحرك وتدور ضمن الأقنية المصرفية أو خارجها، وفي السؤال عن هذه النسب في سورية فضل مدير المفوضية الاكتفاء بوصفها بالمنخفضة الأمر الذي يعني تركز معظم الكتلة النقدية خارج أقنية العمل المصرفي، مبيناً أن الذهاب نحو الدفع الإلكتروني وتطبيقاته يسهم في زيادة نسبة تمصرف الاقتصاد وهو ما يتم العمل لإنجازه خلال الفترة القادمة، وقريباً جداً، وهو ما سيتكفل بدعم تلك المؤشرات في سورية.

ضوابط القروض

بين كاتبه أن جملة الضوابط ومعايير الإقراض التي عمل عليها المصرف تهدف ليس فقط للحفاظ على استعادة الأموال التي يتم إقراضها، وإنما أكثر من ذلك، إذ تهدف لإبقاء المبالغ النقدية التي تم إقراضها تدور ضمن القنوات المصرفية والوصول لحالة خلق النقود، وهو ما يحتاج العمل على زيادة الثقافة المصرفية وتعزيز ثقة المواطن بالعمل المصرفي بالعموم، ومثال بسيط على مسار النقود التي يتم إقراضها أنه عند حصول العديد من أصحاب الدخل المحدود على قروض شخصية يتم التوجه لشراء احتياجات معينة فيها مثل التجهيزات المنزلية من براد وغسالة وغيرها، حيث يتم دفع ثمن هذه الأشياء ليقوم التاجر بعدها إما بتحويل الأموال إلى قطع وتحويلها للخارج لإعادة الاستيراد وإما بادخارها لديه لشراء المواد الأولية من جديد، وبالمحصلة أن النقود التي خرجت من المصرف لا تعود إليه.

وعن النقد الذي طال رصيد المكوث كمعيار لمنح القروض، وخاصة للموظفين والمتقاعدين من أصحاب الدخل المحدود، أوضح كاتبه أن رصيد المكوث هو وسطي مرجح لبقاء النقود لدى المصرف خلال فترة زمنية محددة، فإذا سحب الموظف كامل راتبه في اليوم الأول فسيكون رصيد مكوثه صفراً، على حين إن توزيع السحوبات على ثلاث دفعات فقط، يعني وجود رصيد مكوث جيد سيسمح له باستجرار القرض المطلوب.

منوهاً بأن رصيد المكوث ليس ضمانة لتحصيل القرض وإنما طريقة احتساب ومعيار لحجم القرض الأقصى الممكن منحه، والأساس فيه تشجيع المتعاملين وحثهم على إظهار نشاطهم الحقيقي ضمن التعاملات المصرفية وعدم سحب الرواتب أو المتحصلات بشكل نقدي، وإعادة أكبر نسبة ممكنة من النقود للقنوات المصرفية، فليس من الضروري سحب كامل الرصيد المتوافر لدى العميل في اليوم الأول وإنما حسب الحاجة وتجزئة عملية السحب على مراحل.

وفي سؤالنا عن ضعف القيمة الشرائية للأجور بسبب انخفاض قيمة الليرة ما يحتم سحب كامل الراتب من اليوم الأول، أوضح كاتبه أنه على افتراض بأن هذا صحيح، هل يبقى الموظف خلال الأيام الباقية من الشهر دون نقد؟ وعليه يمكن للعامل الحاصل على مصادر دخل أخرى (من خلال ممارسة عمل آخر أو القيام بنشاط تجاري أو مهني أو زراعي والتي تبقى حالياً خارج العمل المصرفي)، يمكن له التصرف بهذه الدخول وترك الحساب الموطن لأطول وقت وسحبه على مراحل وبالتالي تحقيق رصيد مكوث يمكنه من الحصول على قرض بكل بساطة ويزيد من حجم كتلة الأموال لدى المصارف، ومن باب أولى أن يسأل المصرف طالب القرض كيف سيسدد الأقساط إن كان غير قادر على ترك أي مبلغ لأسبوع في الحساب؟

وعن غياب الظرف الموضوعي المساعد على تطبيق هذا التوجه من خلال عدم توافر عدد كاف من الصرافات وكثرة خروجها عن العمل والخدمة أو عدم توافر سيولة فيها وبالتالي يفضل المواطن لراتبه عند عثوره على صراف يعمل من سحب كامل أجره الشهري، أوضح كاتبه أن المركزي لديه توصيف لحالة الصرافات العاملة حالياً والمتوافرة، لكن المركزي عمل على وضع معايير الإقراض ومنها رصيد المكوث بالتوازي مع عمله على إنجاز مشروع الدفع الإلكتروني وتفعيل تطبيقاته وإنجاز المحولة الوطنية حيث من المتوقع أن يكون العام ٢٠١٨ بداية إنجاز المشروع الوطني للدفع الإلكتروني وهو ما يسهم في زيادة فاعلية التعاملات المصرفية وإمكانية التخفيف من الاعتماد على الصرافات الآلية وبالتالي تقدير الاحتياجات الفعلية من زيادة عدد الصرافات.

مؤكداً أن الإقراضات الشخصية ليست المستهدف الأساسي اليوم في خطة الإقراض التي يعمل عليها القطاع المصرفي، على حين الأولوية اليوم لدى القطاع المصرفي هو للقروض الإنتاجية التي تم تحديد نسبتها بما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من إجمالي الإقراضات التي يقدمها أي مصرف، وهو ما يتوافق مع السياسة الحكومية حالياً الهادفة لتعزيز الإنتاج والصناعة بما يسهم في تنشيط الاقتصاد وبالتالي خلق حالة تعاف اقتصادية تعود بالنفع على الدولة والمواطن.

تساهل في منح القروض

أشار كاتبه إلى أن أسس المنح السليم للقرض يقتضي الإجابة عن عدة تساؤلات: من العميل؟ وما سمعته وملاءته؟ لماذا؟ وكم يحتاج كقرض؟ ومن أين سوف يسدد؟ وأراد كاتبه من ذكر هذه الأسس هو عدم الاكتفاء بالأسس السابقة التي كانت ترتكز على وجود الضمانات المقبولة التي اعتمدتها المصارف لموافقاتها على الإقراض، فمثلاً أصبح من المهم أن يتأكد المصرف من حاجة المقترض للنقود، واستخدامها بالغاية الممنوح على أساسها القرض مع دراسة المخاطر المحتملة وتقديرها قبل منح القرض طوال فترة التسديد.

ولمعالجة بعض حالات التساهل في منح القروض عمل المصرف المركزي على وضع عدد من الاشتراطات والمحددات لضمان تحقيق الخطة الإقراضية ومنها لتشجيع الإنتاج في مرحلة ما بعد الأزمة حيث اشترط المركزي في ضوابط الإقراض المعممة على المصارف ألا تنخفض نسبة الإقراض للنشاط الإنتاجي عن ٥٠ بالمئة من إجمالي محفظة التسليفات، وتطبيق معيار رصيد المكوث على التسليفات كافة لتشجيع عودة النقود والسيولة للقنوات المصرفية، كما تم وضع معايير قطاعية لمنح القروض لتجنب تركز التسليفات لزبائن محددين أو في قطاعات محددة كالعقارات مثلاً، دون التدخل في جغرافية القروض باستثناء تقييم مناطق منح القروض لجهة التأكد من أن هذه المناطق آمنة.

> ضوابط القروض تهدف إلى جعل السيولة تدور ضمن الأقنية المصرفية

في أسباب التعثر

عن العوامل التي فاقمت من تعثر القروض خلال فترة الأزمة بيّن كاتبه أن من أهمها عدم تنويع وتوزيع التسهيلات الإئتمانية فعند تعرض قطاع معين للخلل يطول هذا الخلل كل القروض الممنوحة فيه والمجموعات المترابطة معه، كما تمت ملاحظة حالة من المغالاة من الاعتماد على الضمانات العقارية التي تحتاج إلى كثير من الوقت والقرارات للتصرف بها وتسييلها وخاصة أنها تفقد خلال ذلك جزءاً من قيمتها الأساسية، مبيناً أن معظم المعايير الحديثة في الإقراض تقلل من أهمية الضمانات العقارية.

كما أوضح أن ضعف الأنظمة المؤتمتة لدى المصارف العامة كان سبباً مباشراً في ضعف متابعة القروض المتعثرة، إضافة لعدم تفعيل دور مجالس الإدارات في متابعة هذه الحالات.

كما بيّن كاتبه أن قيم المبالغ الممكن إقراضها حالياً لا تشكل سوى نسبة بسيطة تقل عن ١٠ بالمئة من متطلبات الاقتصاد الفعلية وخاصة أن العديد من التقديرات الخاصة بعملية إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد تتحدث عما يزيد على مئة مليار دولار(راجع بيانات مؤتمر إعادة الإعمار).

سياسة انكماشية

وعن توقف المصارف عن الإقراض خلال الأزمة بيّن أنه تم إيقاف الإقراض في المصارف العامة بقرار حكومي مع سنوات الأزمة الأولى على حين بقيت المصارف الخاصة خارج هذا القرار لكنها كانت فعلياً تطبقه في معظم طلبات الإقراض المتقدمة إليها.

منوهاً بأن القرار ٥٢ الصادر مؤخراً هو قرار يشمل معايير الإقراض في المصارف العامة والخاصة وبإمكان المصارف البدء بالإقراض وفق تعليماتها الخاصة بما يتوافق مع الضوابط المذكورة بالقرار التي تمثل الحد الأدنى المطلوب الالتزام به.

سعر الصرف وأرباح المصارف

أكد كاتبه أنه «لا يؤرقنا أثر تراجع سعر صرف الدولار مقابل الليرة على انخفاض أرباح المصارف» لأن هذا التحسن في سعر صرف الليرة يعزز قدرة الاقتصاد وبالتالي يحقق حالة نفع عامة تستفيد منه المصارف حكماً وبنسبة أكبر مما قد تخسره لفروقات سعر تقييم مراكز القطع لديها وأن الأهم اليوم هو تحسن الاقتصاد وهو ما تعمل عليه الحكومة عبر تشجيعها المشروعات الإنتاجية ومنه جاء دعم التمويل للمشروعات الإنتاجية لدى المصارف واعتباره أولوية لما يمكنه من دعم تنشيط حركة الإنتاج وتطوير الاقتصاد.

مخالفات مصرفية

في الحديث عن المخالفات المصرفية خلال الفترة الماضية بيّن كاتبه أن أبرز المخالفات خلال فترة الأزمة تركز في وجود تباين في تسجيل وتقدير المؤونات للقروض المتعثرة، سواء كان ذلك بشكل مقصود لتحسين الميزانية أم سهواً كخطأ بالتسجيل ناجم عن خلل في تقدير حجم المخاطرة في تحصيل القرض، على حين تمت مخالفة مصرف واحد فقط لجهة عدم الالتزام بنسبة كفاية رأس المال، وتمت معالجة الأمر.

منوهاً بعدم حدوث حالات تهرب ضريبي متعمد خلال سنوات الأزمة، وربما أن المخالفات المتصلة بذلك يحكمها الخطأ أكثر من حالات تلاعب وتهرب ضريبي.

مشيراً إلى تسجيل مخالفات في عمليات شراء وبيع القطع الأجنبي، من خلال استخدام حسابات لغير غاياتها.

ولدى سؤاله عن دور المفوضية بالرقابة على شركات الحوالات المالية الداخلية، أشار إلى أن هذه الشركات مرخصة أصولاً من المؤسسة العامة للبريد وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي، وتتم مراقبة الشركات التي لديها عقود مع شركات الصرافة المحلية ومتابعة مخالفاتها.

وعن طبيعة الرقابة الميدانية التي تنفذها المفوضية على المصارف وشركات الصرافة، أشار كاتبه إلى وجود مراقبين ميدانيين يقومون بمهمات شاملة أو غرضية وكذلك هناك مراقب مصرفي داخلي لدى المصارف، وتتم متابعتهم بشكل دائم وقد تم عزل البعض عند ثبوت عدم قدرتهم على القيام بالمهام المطلوبة منهم، وخاصة أن حجم العمل والمهام المطلوبة من المراقب الداخلي كثيرة لكنها ممتعة وتمنحه خبرة واسعة في العمل المصرفي مبيناً أن العديد من المراقبين تم تكليفهم مديرين للتسليف والمالية ومديري مخاطر.

التعثر في المصارف الخاصة

في ملف القروض المتعثرة أوضح كاتبه أن المصارف الخاصة تعرضت للظروف نفسها التي تعرضت لها المصارف العامة خلال الأزمة والتي أدت لتعثر الكثير من القروض إلا أن امتلاك المصارف الخاصة لأدوات أكثر مرونة من المصارف العامة مكنتها من معالجة نسبة كبيرة من القروض المتعثرة لديها، من دون أن يحدد كاتبه هذه النسبة أو يقدم رقماً حول قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة أو القيم التي تم تحصيلها.

مصارف جديدة

عن وجود طلبات للترخيص بالعمل لمصارف جديدة في السوق السورية أكد كاتبه وجود مثل هذه الطلبات دون ذكر عددها أو جنسية هذه المصارف مكتفياً بالتوصيف أنهم في طور فتح الحوار.

➤ مراقبة عمل شركات تحويل الأموال بشكل غير مباشر

➤ عزل مراقبي «المركزي» لعدم قدرتهم على القيام بالمهام المطلوبة